قرارات ومشاريع استراتيجية.. الرئيس الزبيدي يقود مرحلة التحول الاقتصادي

ما أبرز الخطوات التي تضمنتها خطة الرئيس الزبيدي الاقتصادية لضبط سعر الصرف وتأهيل تشغيل مصفاة عدن؟

الأمناء / تقرير: منير النقيب

تشهد العاصمة عدن ومحافظات الجنوب حراكًا اقتصاديًا مكثفًا خلال الأسابيع الأخيرة، بقيادة الرئيس القائد عيدروس قاسم الزُبيدي، رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي ونائب رئيس مجلس القيادة الرئاسي، الذي يواصل سلسلة اجتماعات ولقاءات مع قيادات اقتصادية ومصرفية ومسؤولين حكوميين، بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني، وتحقيق استقرار سعر صرف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، وتحسين الوضع المعيشي للمواطنين.

*خطوات عاجلة لضبط سعر الصرف

ركزت اجتماعات الرئيس الزُبيدي على وضع خطة شاملة لضبط سوق الصرف ومنع المضاربة بالعملة، عبر تفعيل أدوات البنك المركزي في العاصمة عدن، وإلزام شركات الصرافة والمصارف التجارية بالالتزام بسعر الصرف المحدد رسميًا. كما وجّه باتخاذ إجراءات رقابية صارمة ضد المخالفين، لمنع التلاعب الذي كان أحد أبرز أسباب تدهور قيمة العملة وارتفاع أسعار السلع والخدمات.

*التوريد للبنك المركزي

من بين أبرز محاور الاجتماعات، التأكيد على إلزام جميع المؤسسات الإيرادية والهيئات الحكومية والشركات العامة والخاصة بتوريد إيراداتها مباشرة إلى البنك المركزي في عدن، بما في ذلك الضرائب والجمارك وعائدات النفط والغاز والموانئ. وتهدف هذه الخطوة إلى تعزيز احتياطي النقد الأجنبي وتمكين البنك من التدخل الفعال في السوق ودعم الاستقرار النقدي.

*مصفاة عدن

أولى الرئيس الزُبيدي اهتمامًا خاصًا بإعادة تشغيل مصفاة عدن، باعتبارها ركيزة أساسية لتأمين احتياجات البلاد من المشتقات النفطية، وتقليل الاعتماد على الاستيراد الذي يضغط على العملة الصعبة.

وناقش مع الجهات المختصة الخطوات العملية لتأهيل المصفاة وتشغيلها تدريجيًا، بما يسهم في خفض تكلفة الوقود، وتحسين خدمة الكهرباء، وتخفيف العبء على المواطنين.

*تنسيق لمواجهة التحديات

وشهدت الاجتماعات حضور قيادات عليا من البنك المركزي ووزارة المالية ووزارات اقتصادية أخرى، حيث جرى استعراض التحديات الماثلة أمام القطاعين العام والخاص، وسبل مواجهتها، إلى جانب بحث آليات تنسيق العمل بين الحكومة والبنك المركزي لتطبيق القرارات على أرض الواقع، وضمان انسياب الإيرادات إلى الخزينة العامة.

*أثر مباشر على المواطنين

التحركات الأخيرة تعكس إدراك القيادة الجنوبية لحجم المعاناة المعيشية التي يواجهها المواطنون في ظل ارتفاع الأسعار وضعف القدرة الشرائية. ومن المتوقع أن تسهم الإجراءات في تخفيف حدة التضخم واستقرار أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية، خاصة إذا تزامنت مع تحسن في خدمات الكهرباء والمياه والنقل.

- ما أهمية تحركات القيادة الجنوبية لمواجهة التحديات الخدماتية والمعيشية التي أثقلت كاهل المواطنين؟
- مراقبون : استمرار مواجهة التحديات الاقتصادية يضع الجنوب على طريق الاستقرار والتنمية المستدامة
- إجراءات الخطة الاقتصادية أسهمت في استقرار أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية وتحسن خدمات الكهرباء والمياه

*تحديات التنفيذ

ورغم التفاؤل الذي تبعثه هذه التحركات، إلا أن النجاح الكامل يتطلب التغلب على تحديات حقيقية، من أبرزها مقاومة بعض الجهات غير الملتزمة بالتوريد، واستمرار أنشطة المضاربة في السوق السوداء، إضافة إلى التكاليف الكبيرة المطلوبة لإعادة تأهيل وتشغيل مصفاة عدن.

كما أن أي توترات سياسية أو أمنية قد تؤثر على ثقة المستثمرين وتعرقل تنفيذ القرارات.

*الاستقرار والتنمية

تأتي هذه التحركات ضمن رؤية متكاملة يقودها الرئيس الزُبيدي لبناء اقتصاد جنوبي قوي ومستقر، يكون قادرًا على تلبية احتياجات المواطنين وتحقيق تنمية مستدامة.

ويرى مراقبون أن استمرار هذه الخطوات بوتيرة عالية، مقرونًا بالإرادة السياسية والرقابة الصارمة، قد يفتح الباب أمام مرحلة اقتصادية جديدة تضع الجنوب على طريق الاستقرار والنمو.

من بيروت إلى صنعاء.. قرار حصر السلاح بيد الدولة أثار ذعر "الحوثيين"

قرار الحكومة اللبنانية بحصر السلاح بيد الدولة ما تأثيراته على الحوثيين في اليمن ؟

الأمناء / الحل / تقرير أسامة عفيف

لم يكن قرار الحكومة اللبنانية الأخير بحصر السلاح بيد الدولة مجرد شأن داخلي لبيروت، بل ارتدت أصداؤه سريعاً على ما يسمى "محور المقاومة" الإيراني، لا سيما "الحوثيون" في اليمن، حيث أظهروا قلقاً واضحاً، وكأن الخطوة قد وجهت إليهم مباشرة.

وأقرت الحكومة اللبنانية، برئاسة جوزيف عون، خطة تطبيقية لحصر السلاح بيد الدولة قبل نهاية العام 2025، على أن تُعرض على مجلس الوزراء أواخر آب/ أغسطس الجاري لإقرارها.

خطوة لبنانية تنهي الهيمنة الإيرانية

الخطة، التي تتماشى مع إطار المبادرة الأميركية، تشمل إنهاء الوجود المسلح على كامل الأراضي اللبنانية، بما في ذلك "حزب الله"، ونشر الجيش على الحدود، ووقف العمليات الإسرائيلية داخل لبنان.

بالمقابل جاء رد "حزب الله" سريعاً ومتصاعداً، واصفاً القرار بـ"الخطيئة الكبرى"، ومتعهداً بالتعامل معه كأنه "غير موجود".

الموقف الإيراني أيضا كان داعماً لـ"حزب الله" بشكل كامل، إذ أعلن وزير الخارجية عباس عراقجي رفض بلاده أي محاولة لنزع سلاح الحزب.

وقد وصف عراقجي قرار بيروت بـ"المحكوم عليه بالفشل"، الأمر الذي دفع الحكومة اللبنانية لاعتبار ذلك تدخلاً غير مقبول في شؤونها الداخلية.

ذعر "حوثي" من تكرار السيناريو :

هذا الانزعاج لم يبقَ محصورا في بيروت وطهران فقط، بل امتد إلى صنعاء حيث يتابع "الحوثيون" التطورات اللبنانية بكثير من الحساسية.

وفي السياق، فإن جماعة "الحوثي" التي تُعد الذراع الأقوى لإيران حالياً، رأت في الخطوة اللبنانية تهديداً ضمنياً لنهجها، في حين أظهرت ردود أفعالها تخوفاً من أن تتحول الفكرة إلى مطلب إقليمي شامل، يستهدف أي كيان مسلح خارج إطار الدولة.

زعيم الجماعة "الحوثية" خصص مساحة واسعة من خطابه الأسبوعي لمهاجمة القرار اللبناني، واصفاً إياه بأنه "كارثي" و"خيار غبي"، وذهب أبعد من ذلك إلى الطعن بقدرة الجيش اللبناني، زاعماً أنه "لن يحمي لبنان"، في ترديد لنبرة "حزب الله" نفسه.

تصعيد "حوثي" على أكثر من جبهة.. هل تمهّد الجماعة لحرب إيرانية بالوكالة؟

وفي فعاليات الجمعة التي ينظمها أنصاره، كرر "الحوثيون" الحديث عن "مؤامرة لنزع سلاح المقاومة في لبنان"، مع ربط مباشر بما أسموه "محاولات العدو لتحريك أدواته في اليمن"، في إشارة إلى أي دعوات مستقبلية لتجريدهم من ترسانتهم.

ترحيب يمني بالقرار اللبناني

على الجانب الآخر، قوبل القرار اللبناني بترحيب واسع في اليمن، إذ اعتبره وزير الإعلام اليمني معمر الإرياني "خطوة تاريخية لاستعادة سيادة الدولة اللبنانية"، مذكّراً بالدور الذي لعبه "حزب الله" في دعم الانقلاب "الحوثي" عبر إرسال خبراء ومستشارين عسكريين إلى اليمن.

ويعكس انزعاج جماعة "الحوثي" إدراكها لخطورة تحول المزاج العربي ضد "الهيمنة الإيرانية" في المنطقة، وأن ما يحدث في لبنان قد يكون سابقة إقليمية تضغط على حلفاء إيران الآخرين.

وفي المحصلة، يتضح أن قرار لبنان، رغم كونه محلياً، فقد أرسل موجات صدى وصلت إلى صنعاء، لتضع جماعة "الحوثي" أمام احتمالية نهايتها، مهما بدا ذلك بعيداً في الوقت الراهن.